

دور منظمة الصحة العالمية ومسؤولياتها في مجال البحوث الصحية

مسودة استراتيجية منظمة الصحة العالمية للبحوث من أجل الصحة

تقرير من الأمانة

١- إن رفعة مستوى البحوث والبيّنات عنصر له أهمية حاسمة لتحسين الصحة في العالم والإنصاف في مجال الصحة وبلوغ هدف المنظمة وهو أن تتمتع جميع الشعوب بأعلى مستوى ممكن من الصحة.

٢- والآن وقد ازدادت الضغوط وأصبحت الموارد محدودة فمن الأهمية بمكان أن تستند السياسات والممارسات الداعمة للصحة إلى أفضل المعارف العلمية.

٣- وللبحوث مكانة مركزية في التنمية الاقتصادية وتحقيق الأمن الصحي العالمي، وقد أخذ الإدراك يتزايد بأن النجاح في إخراج البحوث الفعالة يقتضي أن تكون هذه البحوث متعددة التخصصات ومتعددة القطاعات. وبالنظر إلى الأخطار الراهنة والأخطار الجديدة التي تهدد الصحة - مثل الجوائح والأمراض المزمنة وانعدام الأمن الغذائي وتأثير تغير المناخ على الصحة وهشاشة النظم الصحية - أصبحت الأمانة تتحمل هي والدول الأعضاء وشركاء المنظمة مسؤولية مشتركة تتمثل في ضمان تسخير البحوث والبيّنات للمساعدة على تحقيق المرامي الإنمائية المتعلقة بالصحة وتحسين الحصائل الصحية. ولذلك ينبغي انتهاج أسلوب يجمع بين كل المصالح الحكومية بما يجعل مسألة الصحة جزءاً من جميع السياسات الحكومية.

٤- ونزولاً على قرار جمعية الصحة العالمية جص ٥٨-٣٤ بشأن مؤتمر القمة الوزاري المعني بالبحوث الصحية، أعدت الأمانة ورقة موقف، وصفت فيها دور المنظمة ومسؤولياتها في مجال البحوث الصحية على أساس المناقشات التي أجرتها اللجنة الاستشارية للبحوث الصحية في دورتها الخامسة والأربعين^١. وقدمت الأمانة إلى جمعية الصحة العالمية الستين في أيار/ مايو ٢٠٠٧ وثيقة تضمنت أبرز النقاط المذكورة في ورقة الموقف^٢. وبعدها أصدرت جمعية الصحة قرارها جص ٦٠-١٥ وطلبت فيه إلى

١ انظر الوثيقة م ٣٧/١١٧.

٢ الوثيقة ج ٢٣/٦٠.

المديرة العامة أن تقدم إلى جمعية الصحة العالمية الثانية والستين استراتيجية لإدارة وتنظيم أنشطة البحوث في المنظمة، وأن تعقد في باماكو في شهر تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ مؤتمراً وزارياً يعنى بالصحة.

٥- وتلبية لذلك القرار أعدت المنظمة مسودة استراتيجية للبحوث من أجل الصحة، وهي مرفقة بهذه الوثيقة. ورهنا بما ستسفر عنه مداوات المجلس ستعرض مسودة الاستراتيجية على جمعية الصحة العالمية الثانية والستين للنظر فيها. وقد عقدت المنظمة بالتشارك مع خمسة شركاء^١ المحفل الوزاري العالمي المعني بالبحوث من أجل الصحة، وذلك في باماكو في الفترة من ١٧ إلى ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، وكان موضوعه "تعزيز البحوث من أجل الصحة والتنمية والإنصاف".

عملية التشاور

٦- تم إجراء عملية تشاورية مفتوحة على أساس القرارين اللذين أصدرتهما جمعية الصحة بشأن البحوث، شارك فيها عدد كبير من المعنيين تمهيداً لإعداد الاستراتيجية المطلوبة واشتملت تلك المشاورات على عرض تاريخي للبحوث التي أجرتها المنظمة، واستقصاء وتحليل شاملين للأنشطة البحثية الراهنة في المنظمة^٢ ولدور المنظمة في السياق الأوسع للبحوث الصحية العالمية.

٧- وعلى مدى ١٨ شهراً، من آذار/مارس ٢٠٠٧ إلى أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، التمست الأمانة آراء أكبر أصحاب المصلحة والشركاء (الحكومات والمنظمات غير الحكومية ووكالات تمويل البحث والتنمية ومؤسسات البحوث والمجتمع المدني والدوائر الصناعية) في بحوث المنظمة. وكان الغرض من ذلك تحديد مجالات النجاح والتغييرات المطلوبة وألويات المستقبل في مجال البحوث. ونشرت المنظمة تعليقات أصحاب المصلحة في موقع مكرّس على الإنترنت، وأدرجتها في المسودات المتعاقبة لصيغ الاستراتيجية.

٨- ونظمت الأمانة اجتماعات وحوارات تشاورية مع كل من المكاتب الإقليمية الستة التابعة للمنظمة، ومع الإدارات التقنية في مقر المنظمة الرئيسي، ومع الأجهزة الاستشارية والرئاسية لبرامج البحوث في المنظمة. وأسهم بالمعلومات اللازمة للاستراتيجية أكثر من ٣٠٠ موظف، بمن فيهم موظفو المكاتب القطرية.

٩- وقام بتوجيه دفة المشاورات فريق مرجعي مستقل عن المنظمة تألف من ممثلين عن حكومات ومنظمات غير حكومية وممولي البحوث والباحثين والمجتمع المدني ودوائر الصناعة. وقدمت للجنة الاستشارية للبحوث الصحية المزيد من المشورة المستقلة والدعم لوضع الاستراتيجية.

١٠- وإبان إعداد مسودة الاستراتيجية روعيت العناصر التالية: الاستراتيجية وخطة العمل العالميتين بشأن الصحة العمومية والابتكار والملكية الفكرية^٣ (اللتين كانتا في طور مسودة آنذاك) وهما حصيلة الدورة الثانية للفريق العامل الحكومي الدولي المعني بالصحة العمومية والابتكار والملكية الفكرية؛ وتقرير اللجنة المعنية بالمحددات الاجتماعية للصحة^٤ والمحفل الوزاري العالمي المعني بالبحوث من أجل الصحة، الذي عُقد في باماكو.

١ حكومة مالي، واليونسكو، والبنك الدولي، والمحفل العالمي للبحوث الصحية، ومجلس البحوث من أجل التنمية الصحية.

٢ "Research at WHO today", document in preparation.

٣ اعتمدت في ما بعد في القرار ج ص ع ٦١-٢١.

٤ تطبيق الفجوة في غضون جيل واحد: العدالة والإنصاف في المجال الصحي بفضل اتخاذ إجراءات حول المحددات الاجتماعية للصحة. التقرير الختامي للجنة المعنية بالمحددات الاجتماعية للصحة، جنيف، منظمة الصحة العالمية، ٢٠٠٨.

١١- وانطلاقاً من عملية التشاور هذه، أُدرجت في مسودة الاستراتيجية توصيات موجهة إلى الأمانة والدول الأعضاء والشركاء، بمن فيهم الشركاء الدوليون والمنظمات غير الحكومية ودوائر القطاع الخاص.

التعريف

١٢- تم تعريف "البحوث" لأغراض هذه الاستراتيجية على أنها تطوير للمعارف لفهم العقبات التي تواجه الصحة، وتحسين وسائل تذليلها. ويشمل هذا التعريف جميع أنواع البحوث التي تطل خمسة مجالات نشاط عامة: تقييم المشكلة، وفهم سببها (الواحد أو الأكثر)، وإعداد الحلول، وتحويل الحلول أو البيئات إلى سياسات وممارسات ومنتجات، وتقييم فعالية الحلول.

١٣- أما المصطلح "البحوث من أجل الصحة" فهو يدل على أن تحسين الحصائل الصحية يتطلب مشاركة عدة قطاعات وتخصصات أخرى من خارج قطاع الصحة. وقد عرّف المحفل العالمي للبحوث الصحية هذا المصطلح على أن القصد منه البحوث التي تجرى لمحاولة فهم وقع أي قطاع على السياسات أو البرامج أو العمليات أو الإجراءات أو الأحداث الصحية؛ والمساعدة على تحضير التدخلات التي تساعد على توقي ذلك أو التخفيف من وطأته؛ والإسهام في تحقيق المرامي الإنمائية للألفية والإنصاف في المجال الصحي وتوفير صحة أفضل للجميع.

مسودة الاستراتيجية: الرؤية والرسالة والمبادئ والرامي

١٤- يحتوي ملحق هذه الوثيقة مسودة لاستراتيجية شاملة للمنظمة بأسرها تحدد كيفية توطيد دور منظمة الصحة العالمية في مجال البحوث من أجل الصحة ومن ثم تعزيز دور البحوث التي تجريها المنظمة.

١٥- وقد أعدت مسودة الاستراتيجية حسب الوظائف الأساسية التي تؤديها المنظمة، مع الاهتمام حسب الإمكان بالجهود الرامية إلى دعم البحوث العالمية من أجل الصحة. وتشمل مواطن قوة المنظمة في هذا المجال ما يلي: وضعها المحايد واستقلاليتها؛ واتساع عضويتها العالمية؛ وخبرتها التي لا مثيل لها في مجال الصحة العمومية الدولية؛ ودورها المركزي في إصدار القواعد العالمية؛ والالتزام بالبيئات في المناقشات؛ وقدرتها على عقد الاجتماعات للعديد من الشبكات الرسمية وغير الرسمية في مختلف أنحاء العالم؛ وهيكلها الإقليمي الذي يتيح لها فرصاً كثيرة للتفاهم والتعاون مع البلدان.

١٦- وبمراعاة هذه المزايا الفريدة من نوعها، وإدراكاً لاستصواب النظر في إجراء البحوث الصحية بنهج تجمعي، تمت صياغة الرؤية والرسالة والمبادئ والرامي في مسودة الاستراتيجية. ولتسهيل هذا العمل أُجري تحليل لاتجاهات البحوث الصحية العالمية، وتم تلخيص المواضيع الجديدة التي ظهرت من عملية التشاور.

١٧- وهكذا فإن الرؤية الواردة في مسودة الاستراتيجية هي أن القرارات والإجراءات التي تحسن الصحة وتعزز الإنصاف في المجال الصحي يتعين أن تكون مسندة بالبيئات التي أسفرت عنها البحوث.

١٨- والرسالة التي تنقلها مسودة الاستراتيجية هي أن تقوم الأمانة والدول الأعضاء والشركاء بالعمل يداً بيد لتسخير العلم والتكنولوجيا والمعارف الأوسع لإنتاج بيئات مسندة بالبحوث ووسائل لتحسين الصحة.

١٩- وتم تحديد مجموعة من المبادئ التوجيهية للنهج الذي يتعين أن تتبعه المنظمة للبحوث من أجل الصحة. وستسترشد المنظمة بهذه المبادئ - وهي الجودة والأثر والشمول - في اتخاذ القرارات بشأن جهود تحقيق المرامي.

٢٠- وتم تحديد خمسة مرامٍ مترابطة لتمكين المنظمة من بلورة بيان الرؤية الواردة في مسودة الاستراتيجية من حيث تطبيق البيانات المسندة بالبحوث حتى ترتكز عليها القرارات والإجراءات اللازمة لتعزيز الصحة والإنصاف في المجال الصحي.

٢١- **فمرمى التنظيم** يتطلب تعزيز ثقافة البحوث في المنظمة بأسرها، أما **مرمى الأولويات** فهو ينطوي على توطيد أنشطة البحوث التي تلبي أولويات الاحتياجات الصحية؛ ويتعلق **مرمى القدرات** بتقديم الدعم اللازم لتوطيد النظم الوطنية للبحوث الصحية؛ في حين يرتبط **مرمى المعايير** بتعزيز أفضل أساليب البحث استناداً إلى وظيفة المنظمة الأساسية وهي وضع الأحكام والمعايير؛ وينطوي **مرمى التجسيد** على توثيق الروابط بين السياسات والممارسات ومنتجات البحوث.

٢٢- وقد وُضع كل مرمى حسب العقبات التي ستعترض سبيل المنظمة، وحسب الإجراءات التي يتعين أن يتخذها كل من الدول الأعضاء والأمانة والشركاء لتذليل هذه العقبات، وحسب وصف النتائج المتوقعة من تحقيق المرامي.

٢٣- وباستثناء مرمى التنظيم فإن جميع المرامي الأخرى تخص الدول الأعضاء وجميع الأشخاص والمجتمعات المحلية والمؤسسات والمنظمات المعنية بإصدار و/ أو استعمال البحوث، بما في ذلك المنظمة نفسها. وهذه المرامي تشمل المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية كما تشمل المنظمة بأسرها.

٢٤- وكانت جمعية الصحة قد طلبت في قرارها ج ص ع ٦٠-١٥ أن تضع المديرية العامة استراتيجية لإدارة وتنظيم أنشطة البحوث في المنظمة. وبالتالي فإن الفرصة سانحة الآن لكي تعمل المنظمة على ما يلي: (١) استعراض وتنشيط دور البحوث في المنظمة؛ (٢) تحسين الدعم الذي تقدمه المنظمة إلى الدول الأعضاء من أجل بناء قدراتها في مجال البحوث الصحية؛ (٣) تعزيز مناصرتها لأهمية البحوث من أجل الصحة؛ (٤) تحسين طريقة إظهار انخراطها في البحوث من أجل الصحة.

التنفيذ

٢٥- من المزمع إعداد خطة لتنفيذ الاستراتيجية بطريقة مرحلية على جميع مستويات الأمانة على مدى ١٠ سنوات. وستدمج هذه الخطة في الترتيبات التشغيلية وخطط العمل. وستكون هذه الاستراتيجية بمثابة إطار توجيهي لصوغ خطط عمل المكاتب الإقليمية التي ستعنى بالتنفيذ. وعند إجراء المناقشات مع الدول الأعضاء ستدمج أيضاً خطط التنفيذ في استراتيجيات التعاون القطري.

٢٦- وستوضع للتنفيذ خطط واقعية تحدد الأدوار والمسؤوليات بوضوح؛ وتحدد أيضاً الموارد المطلوبة والحصائل والآثار المتوقعة في جدول زمني واضح، وذلك على النحو الوارد في ملحق هذه الوثيقة. وتعزيزاً للمرامي الاستراتيجية ستراعي الخطط أنشطة البحوث الجارية بالفعل في أكثر من ٣٤ برنامجاً تقنياً من برامج المنظمة وستعتمد على التحالفات والشبكات.

٢٧- وقد حددت عدة متطلبات بوصفها ذات أهمية حاسمة لنجاح تنفيذ الاستراتيجية ألا وهي: الإدارة الفعالة في المنظمة، والتعاون الجيد مع الشركاء وتوفير القدر الوافي من الموظفين والأموال.

التقييم

- ٢٨- تم وضع إطار للتقييم، فيه نهج يركز على تقييم منجزات ما ورد في الاستراتيجية من رؤية ورسالة ومرام، وذلك بقياسها بمدى تحقيق الآثار المتوخاة منها.
- ٢٩- ويشكل إطار التقييم نهجاً لرصد تنفيذ عناصر الاستراتيجية بالإضافة إلى تقييم أثر التغييرات والمبادرات الناجمة عن التنفيذ.
- ٣٠- ويقسم إطار التقييم أيضاً عناصر الاستراتيجية إلى مكونات متميزة - تشمل المدخلات/ الأنشطة، والنواتج، والحصائل، والآثار - ويحدد مؤشرات مختلفة لمتابعة كل مكون.

المحفل الوزاري العالمي المعني بالبحوث من أجل الصحة

- ٣١- انطلاقاً من منجزات مؤتمر القمة الوزاري المعني بالبحوث الصحية الذي عُقد في المكسيك في عام ٢٠٠٤، وتلبية للقرار ج ص ع ٦٠-١٥ دعت المنظمة وخمسة شركاء إلى عقد المحفل الوزاري العالمي المعني بالبحوث من أجل الصحة، الذي كان فرصة لاستعراض التقدم المحرز منذ مؤتمر القمة الوزاري في المكسيك وتحديد العقبات الراهنة في قطاع الصحة التي يمكن تذليلها بالمزيد من البحوث، ودراسة احتياجات وعقبات المستقبل.
- ٣٢- وهذا المحفل، مثله كمثل الاستراتيجية، وضع البحث والابتكار في السياق الأوسع للبحوث من أجل التنمية، وأصدر توصيات معينة وحدد التزامات أصبحت تشكل خطة عمل لتعزيز البحوث الداعمة للصحة والتنمية والإنصاف.

الإجراء المطلوب من المجلس التنفيذي

- ٣٣- المجلس مدعو إلى أن ينظر في مشروع القرار التالي:

المجلس التنفيذي،

وقد نظر في مسودة استراتيجية منظمة الصحة العالمية للبحوث من أجل الصحة،^١

يوصي جمعية الصحة العالمية الثانية والستين باعتماد القرار التالي:

جمعية الصحة العالمية الثانية والستون،

إذ تذكر بقرارها ج ص ع ٥٨-٣٤ بشأن مؤتمر القمة الوزاري المعني بالبحوث الصحية، وبقرارها ج ص ع ٦٠-١٥ بشأن دور المنظمة ومسؤولياتها في مجال البحوث الصحية؛

١ الوثيقة مت ١٢/١٢٤.

وإذ تعترف بإسهام البحوث في حل المشاكل الصحية وفي تقدم الصحة في العالم أجمع؛

ووعياً منها بأن التغير السريع في هذا العالم المليء بالعقبات البيئية والسكانية والاجتماعية والاقتصادية يجعل من البحوث أمراً لا غنى عنه لتوضيح طبيعة ونطاق المشاكل الصحية وتحديد التدخلات والاستراتيجيات الناجعة لإنقاذ الأرواح؛

وإذ تدرك أن البحوث من أجل تنمية الصحة تزداد ارتباطاً بين التخصصات وبين القطاعات؛

وإذ تقر بأن الأنشطة البحثية في القطاعين الخاص والعام مهياة للتعاقد والتكامل من أجل تحسين الصحة في العالم؛

وإذ تعلم بالحاجة إلى تعزيز إجراء وإدارة وتنسيق أنشطة المنظمة في مجال البحوث الصحية؛

وإذ تدرك الحاجة إلى تحسين الإبلاغ عن أنشطة ونتائج البحوث التي تمارسها المنظمة، وخصوصاً إبلاغها إلى دولها الأعضاء وشركائها؛

وإذ ترحب بما ورد في القرار ج ص ع ٦١-٢١ بشأن الاستراتيجية وخطة العمل العالميتين للصحة العمومية والابتكار والملكية الفكرية من إشارات إلى البحوث وردت أيضاً في استنتاجات وتوصيات لجنة المنظمة المعنية بالمحددات الاجتماعية للصحة؛

وإذ تضع في اعتبارها حصائل المحفل الوزاري العالمي المعني بالبحوث من أجل الصحة (باماكو، ١٧-١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨)؛

١- تؤيد استراتيجية المنظمة للبحوث من أجل الصحة؛

٢- تحث الدول الأعضاء على ما يلي:

(١) الاعتراف بأهمية البحوث لتحسين الصحة والإنصاف في المجال الصحي، وأن تقر وتنفذ سياسات للبحوث من أجل الصحة متوافقة مع خطط الصحة الوطنية وتنص على مشاركة جميع القطاعات المعنية العامة والخاصة وتوفير الدعم الخارجي للأولويات المتبادلة وتعزيز المؤسسات الوطنية الرئيسية؛

(٢) دعم تنفيذ استراتيجية البحوث من أجل الصحة طبقاً لظروفها وسياقاتها الوطنية وفي إطار سياساتها العامة للصحة والبحوث الصحية؛

(٣) تعزيز نظم البحوث الصحية الوطنية، وذلك بتحسين قيادة وإدارة البحوث من أجل الصحة، وبالتركيز على الاحتياجات الوطنية، وبإنشاء آليات مؤسسية فعالة للبحوث، وبالاعتماد على البيئات في سياسات الصحة، وبمواصلة وتنسيق الدعم الوطني والدعم الخارجي (بما فيه الدعم الذي تقدمه منظمة الصحة العالمية)؛

(٤) إنشاء آليات إدارية للبحوث، حسب الاقتضاء، من أجل الصحة، وضمان تطبيق أحكام ومعايير البحث السليم بحذافيرها، وتشجيع فتح الحوار بين راسمي السياسات والباحثين حول الاحتياجات الصحية والقدرات والصعوبات الوطنية؛

(٥) تحسين جمع المعلومات والبيانات الموثوقة عن الصحة، وإتاحتها بأقصى حرية وبلا قيد لعموم الجمهور؛

(٦) تعزيز التعاون بين القطاعات والبحوث الرفيعة الجودة للحصول على البيانات الضرورية التي تضمن إسهام سياسات جميع القطاعات في تحسين الصحة والإنصاف في المجال الصحي؛

(٧) البدء في التعاون المشترك بين البلدان أو تعزيزه، بقصد تحقيق مزايا ضخمة من البحوث عن طريق تبادل الخبرات وأفضل الممارسات والموارد، وتجميع آليات التدريب والمشتريات، واتباع أساليب مشتركة وموحدة لتقييم البحوث؛

(٨) النظر، حسب الاقتضاء، في إنشاء آليات تعاون إقليمية، مثل مراكز الامتياز، حتى يسهل حصول الدول الأعضاء على البحوث والخبرات الضرورية لتذليل العقبات؛

٣- تدعو مجتمع البحوث الصحية، والمنظمات الدولية، ومؤيدي البحوث، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني، وسائر أصحاب المصلحة المعنيين إلى ما يلي:

(١) تقديم الدعم إلى الأمانة والدول الأعضاء لتنفيذ استراتيجية البحوث من أجل الصحة ورصد وتقييم فعالية هذه الاستراتيجية؛

(٢) التعاون مع الأمانة والدول الأعضاء في إطار هذه الاستراتيجية على تحديد الأولويات العالمية للبحوث من أجل الصحة، والموافقة على الأحكام والمعايير اللازمة للبحوث من أجل الصحة، وجمع المعلومات والبيانات عن الصحة؛

(٣) مساعدة الأمانة وشركاء المنظمة في مجال البحوث على حشد موارد كبيرة لتحديد الأولويات العالمية للبحوث من أجل الصحة؛

(٤) التفتن بصفة خاصة إلى احتياجات البحوث في البلدان المنخفضة الدخل، ولاسيما في مجالات مثل نقل التكنولوجيا والقوى العاملة في مجال البحوث واستحداث البنية التحتية بما يسهم خصوصاً في تحقيق المرامي الإنمائية للألفية والإنصاف في المجال الصحي وتحسين صحة الجميع؛

(٥) دعم التعاون التقني حسب الاقتضاء في مجال البحوث من أجل الصحة فيما بين البلدان النامية؛

٤- **تطلب إلى المديرية العامة القيام بما يلي:**

- (١) تنفيذ الاستراتيجية على جميع مستويات المنظمة ومع الشركاء؛
- (٢) تحسين جودة البحوث في المنظمة وتعزيز أخذ المنظمة بزمام القيادة في مجال البحوث من أجل الصحة؛
- (٣) تقديم ما في الميزانيات البرمجية المقترحة من موارد مطلوبة لتنفيذ استراتيجية البحوث من أجل الصحة؛
- (٤) ضمان اتباع أعلى مستويات من الأحكام والمعايير الموضوعية للبحوث الجيدة في داخل المنظمة، بما في ذلك من جوانب تقنية وأخلاقية ومنهجية، وتجسيدها على أرض الواقع واستعمال وتعميم نتائجها؛
- (٥) تقديم الدعم إلى الدول الأعضاء، بناءً على الطلب وفي حدود الموارد المتاحة، لتنفيذ هذه الاستراتيجية بما يعزز نظم البحوث الصحية الوطنية والتعاون المتعدد القطاعات؛
- (٦) تحسين المواءمة بين أنشطة المراكز المتعاونة مع المنظمة والمشاركة في البحوث التي تحقق مرامي استراتيجية البحوث من أجل الصحة؛
- (٧) موافاة جمعية الصحة العالمية الخامسة والستين في عام ٢٠١٢، من خلال المجلس التنفيذي، بتقرير عن تنفيذ هذا القرار.

الملحق

مسودة استراتيجية منظمة الصحة العالمية بشأن البحوث من أجل الصحة

السياق والأساس المنطقي

البحوث والصحة في العالم ومنظمة الصحة العالمية

١- تحدد مسودة الاستراتيجية أسلوب تعزيز مشاركة منظمة الصحة العالمية في مجال البحوث من أجل الصحة، وبالتالي دور البحوث داخل المنظمة. وتقر مسودة الاستراتيجية بأهمية البحوث الأساسية في تحقيق التقدم الصحي على الصعيد العالمي وتحدد السبل التي تيسر عمل أمانة المنظمة مع الدول الأعضاء والشركاء من أجل تسخير العلم والتكنولوجيا والمعرفة بوجه عام للتوصل إلى بيّنات البحوث ووسائل تحسين الحاصلات الصحية.

٢- وثمة طلبات متزايدة تشهدها جميع الدول الأعضاء على إجراء البحوث من أجل إتاحة فرص الاستجابة للمشاكل الصحية القائمة منها والمستجدة، فالبحوث عنصر لا غنى عنه في مواجهة التحديات التي تواجه حل المشاكل ذات الأولوية في طائفة من مجالات الصحة العمومية - سواء تمثل ذلك في معالجة مشكلة أمراض الفقر، أو الاستجابة للتحوّل الوبائي العالمي نحو الأمراض المزمنة، أو ضمان استفادة الأمهات من ممارسات الولادة الآمنة، أو التأهب لمواجهة المخاطر التي تتهدد الأمن الصحي العالمي.

٣- وفي ظل بيئة عالمية تتسم بتنافس الطلبات على الحصول على الموارد المحدودة، لا بد للسياسات والممارسات الصحية استلهاً الخبرة المدعومة ببيّنات البحوث. وتتجلى أهمية البحوث الأساسية بالنسبة لمنظمة الصحة العالمية في المادة ٢ من دستورها؛ وفي برنامج العمل الحادي عشر للحقبة ٢٠٠٦-٢٠١٥، حيث تتضح أهمية تسخير المعرفة والعلم والتكنولوجيا كمجال من المجالات السبعة ذات الأولوية.

٤- ويحدد برنامج العمل الحادي عشر برنامج عمل صحياً عالمياً للمنظمة والدول الأعضاء والمجتمع الدولي؛ ولكن، وبالرغم من الإقرار السائد بقيمة البحوث، فإن الاستثمار الأمثل للبحوث في حل المشاكل الصحية ليس بالأمر البسيط. فتعقد المشاكل الصحية التي تعاني منها المجتمعات، والتقدم السريع في مجال المعارف والتكنولوجيات المتصلة بالصحة، وتغير توقعات الناس من البحوث واهتمامهم بها علاوة على التغيرات الطارئة على تنظيم البحوث وإدارتها داخل البلدان وفيما بينها، كلها من العوامل الكثيرة التي لا بد من مراعاتها.

٥- ولقد شهدت العقود الأخيرة إحراز تقدم كبير، فإلى جانب الأهمية المتنامية التي تحظى بها الصحة على صعيد العالم ككل، ثمة اهتمام متزايد أيضاً توليه أوساط البحوث بوجه عام للمشاكل الصحية التي تؤثر في الفقراء والمستضعفين. كما أن جهود البحث الهامة التي تجري في إطار الشراكات بين القطاعين العام والخاص وغيرها من الآليات الجديدة أخذت تركز على الأمراض المنسية من أجل حفز أنشطة استحداث اللقاحات والأدوية ووسائل التشخيص، حيث لا تكفي قوى السوق وحدها لحفز تلك الأنشطة. وبالمثل، فإن تساوي الجميع أمام مخاطر الأمراض المعدية كالمتلازمة الرئوية الحادة الوخيمة وأنفلونزا الطيور ساهم في تعبئة جهود البحث العالمية دعماً لتعزيز قدرات التأهب والاستجابة في مجالات الترصد والتشخيص السريع واستحداث اللقاحات والأدوية.

٦- وإلى جانب هذا التقدم، ثمة إدراك متزايد بأن نظم البحوث لا تستجيب استجابة مثلى للطلبات المتنوعة التي تواجهها. فالاستثمارات في البحوث من أجل الصحة ليست كافية؛ وهي لا تركز على معالجة المشاكل الصحية ذات الأولوية، ناهيك عن أن التصدي لتحديات معقدة كإعدام الأمن الغذائي أو الأثار الناجمة عن تغير المناخ أدى إلى تعذر الاستفادة من الموارد المتاحة للبحوث في القطاعات الأخرى. وبينما تواجه البلدان المنخفضة الدخل طائفة متنوعة من برامج البحوث التي تحددها الجهات المانحة، فإن العديد من البلدان يواجه أيضاً مشاكل هامة تتصل بتدريب الباحثين والاحتفاظ بهم.

٧- ومازال العمل الرامي لدعم استعراض جوانب البحث الأخلاقية ومسؤوليتها العامة متخلفاً عن مواكبة الممارسات المثلى. كما أن فرصة وضع إطار مشترك لتصنيف وتبادل البيانات والوسائل والمواد الخاصة بالبحوث لم تستغل في مجال الصحة بنفس القدر من الحماس الذي تلقته في المجالات العلمية الأخرى، كما أن راسمي السياسات لا يسهمون بإدراج أولويات البحوث ولا يستفيدون من البيانات التي تنتجها في بلورة قراراتهم.

٨- وبالنظر إلى التغيرات السريعة التي تطرأ على مجالي الصحة العمومية والبحوث، فقد أصبحت الحاجة ملحة الآن لاتباع أسلوب منهجي وشامل في تنظيم البحوث من أجل الصحة وإدارتها. وتحاول هذه الاستراتيجية تحديد دور المنظمة في تلبية تلك الحاجة.

دور منظمة الصحة العالمية في مجال البحوث من أجل الصحة

٩- يحدد برنامج العمل العام الحادي عشر ست وظائف أساسية للمنظمة من بينها وظيفة "بلورة برنامج أعمال البحوث وحفز توليد المعارف المفيدة وتجسيدها وبثها". أما الوظائف الخمس الأخرى - وهي توفير القيادة، وتحديد القواعد والمعايير، وتوضيح السياسات العامة المسندة بالبيانات، وإتاحة الدعم التقني، ورصد الحالة الصحية - فجميعها يستلزم تحلي موظفي المنظمة بقدرات بحثية راسخة.

التعريف والمفاهيم

١٠- تعكس عبارة "البحوث من أجل الصحة" حقيقة مفادها أن تحسين الحصائل الصحية يستلزم مشاركة قطاعات وتخصصات متعددة. وكما حددته أعمال المحفل العالمي للبحوث الصحية، فإن الوظائف التي يقوم بها هذا النوع من البحوث هي فهم الأثر الصحي الناجم عن السياسات والبرامج والعمليات والأنشطة والأحداث التي تنشأ في القطاعات الأخرى، والمساعدة في وضع التدخلات التي تيسر تجنب ذلك الأثر أو تخفيف وطأته؛ والإسهام في تحقيق المرامي الإنمائية للألفية، والمساواة في المجال الصحي، وتحسين صحة الجميع. وتغطي البحوث من أجل الصحة طائفة كاملة من البحوث التي تشمل مجالات الأنشطة العامة الخمسة التالية:

- تقييم أبعاد المشكلة الصحية وتوزيعها^١
- فهم أسباب المشكلة أو محدداتها المتنوعة، سواء أكانت عوامل بيولوجية أم سلوكية أم اجتماعية أم بيئية

١ تستخدم عبارة "المشكلة الصحية" في هذه الاستراتيجية للدلالة على السبب الرئيسي لاعتلال الصحة أو اللامساواة في المجال الصحي، سواء أكان ذلك قائماً بالفعل أم متوقفاً. وهو يشمل ما يلي: أمراض مثل الأيدز والعدوى بفيروسه أو العلل النفسية؛ المخاطر الصحية كالسمنة والفقير وتغير المناخ؛ والعقبات التي تعوق فعالية أداء النظم كالرعاية غير المأمونة أو التمويل غير العادل للخدمات الصحية.

- وضع الحلول أو التدخلات التي تساعد على تجنب حدوث المشكلة أو التخفيف من وطأتها
- تنفيذ الحلول أو إبتاؤها من خلال السياسات والبرامج
- تقييم أثر تلك الحلول في حجم المشكلة وتوزيعها.

١١- وتستفيد مسودة الاستراتيجية أيضاً من إطار منهجي خاص بالبحوث الصحية، كما يرد في عدد تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٣ من نشرة منظمة الصحة العالمية.^١ ويحدد إطار العمل هذا أربع وظائف أساسية لتنظيم البحث وهي: الإشراف؛ والتمويل؛ وبناء القوى العاملة والبنى الأساسية اللازمة للبحث والمحافظة عليها؛ وإنتاج المعارف واستخلاصها واستخدامها.

وضع مسودة استراتيجية منظمة الصحة العالمية بشأن البحوث من أجل الصحة

١٢- طلبت جمعية الصحة العالمية، في قرارها ج ص ٦٠٤-١٥، إلى المديرية العامة وضع استراتيجية بشأن إدارة وتنظيم أنشطة البحوث في منظمة الصحة العالمية مما يتيح الفرصة أمام المنظمة للقيام بما يلي: (١) استعراض وتنشيط دور البحوث في المنظمة؛ (٢) تعزيز دعمها للدول الأعضاء في بناء القدرات في مجال تنفيذ البحوث الصحية؛ (٣) تعزيز دفاعها عن أهمية البحوث للصحة؛ (٤) تحسين توضيح مشاركتها في البحوث من أجل الصحة.

١٣- وقد وضعت أمانة المنظمة استراتيجية البحوث من أجل الصحة بعد مشاورات استغرقت ١٨ شهراً. وشارك في العملية موظفون يعملون في المقر الرئيسي وفي المكاتب الإقليمية والقطرية، إلى جانب عدد من الشركاء الرئيسيين (منهم الجهات الممولة، والقطاع الخاص، ومجتمع البحوث، والمنظمات غير الحكومية). كما ساهم فريق مرجعي خارجي واللجنة الاستشارية للبحوث الصحية بتقديم تعليقات مسهبة بشأن مسودات الاستراتيجية المتعاقبة.

١٤- وإدراكاً لضرورة فهم أوجه النجاح والفشل السابقة والظروف الحقيقية الراهنة فهماً واعياً من أجل وضع استراتيجية واقعية وتطلعية، فقد تم وضع الاستراتيجية باستلهاً جملة أمور من بينها ما يلي:

- استعراض تاريخي للبحوث في المنظمة
- القرارات السابقة التي اعتمدها جمعية الصحة العالمية بشأن البحوث
- مسح شامل وتحليل لأنشطة البحوث الراهنة في الإدارات الأربع والثلاثين التابعة للأمانة وبرامج ومراكز البحث الخاصة.^٢

وكما طلبت جمعية الصحة العالمية في القرار ج ص ٦١٤-٢١، فقد حُرص على أن تعكس عملية وضع استراتيجية المنظمة بشأن البحوث، حسب الاقتضاء، الاستراتيجية وخطة العمل العالميتين بشأن الصحة العمومية والابتكار والملكية الفكرية.

١ Bulletin of the World health Organization 2003, 81(11):815-820

٢ "Research at WHO today", document in preparation.

مسودة استراتيجية منظمة الصحة العالمية بشأن البحوث من أجل الصحة

البحوث في خدمة الصحة

- ١٥- ستسند هذه الاستراتيجية التي تشمل المنظمة برمتها جميع الأعمال التي تقوم بها الأمانة.
- ١٦- وتقوم رؤية الاستراتيجية على فكرة مفادها ارتكاز القرارات والإجراءات التي يتم اتخاذها من أجل تعزيز الصحة وتحسين المساواة أمامها على البيئات التي تتيحها البحوث. أما الرسالة الواردة في الاستراتيجية فتتمثل في ضمان عمل الأمانة بالتعاون مع الدول الأعضاء والشركاء على تسخير العلم والتكنولوجيا والمعرفة بوجه عام لإنتاج البيئات المستندة للبحوث والوسائل اللازمة لتعزيز الصحة.
- ١٧- وتعكس الاستراتيجية شتى أدوار المنظمة ومسؤولياتها فيما يتصل بالبحوث من أجل الصحة: فالمنظمة تتيح الرعاية والدعوة، وتستنهض الجهات الممولة، وتحفز التغيير، وتبني القدرات، وتعمل كقناة للبحوث ومنتجا لها ومستفيدا منها.
- ١٨- وتدعو الاستراتيجية إلى إحداث التغييرات من أجل تحسين القدرة على الحصول على نتائج البحوث القائمة والاستفادة منها؛ ومن أجل تحسين فهم البحوث اللازمة وحشد الدعم اللازم لها من أجل تعزيز الصحة والحاصلات الصحية.
- ١٩- وتقر الاستراتيجية بأن بلوغ المرامي الصحية يقتضي زيادة فعالية مشاركة المنظمة في العمل مع مجتمع البحوث الواسع والجهات الممولة للبحوث والقطاعات الأخرى غير القطاع الصحي.

المبادئ التوجيهية

- ٢٠- تركز استراتيجية منظمة الصحة العالمية بشأن البحوث من أجل الصحة على ثلاثة مبادئ من شأنها أن توجه تحقيق أهداف الاستراتيجية ورؤيتها. وهذه المبادئ هي:
- الجودة** - تتعهد المنظمة بأن تكون البحوث رفيعة الجودة وملتزمة بالمعايير الأخلاقية، وخاضعة لاستعراض الخبراء، وتتميز بالفعالية والكفاءة، ومتاحة للجميع، وخاضعة للرصد والتقييم.
- الأثر** - تمنح المنظمة الأولوية لأنشطة البحث والابتكار التي تتميز بأقصى قدرة على تحسين الأمن الصحي العالمي، وتسريع التنمية المتصلة بالصحة، وتصحيح ظاهرة اللامساواة في المجال الصحي، والمساعدة على بلوغ المرامي الإنمائية للألفية.
- الشمولية** - تتعهد الأمانة بالعمل في إطار تشاركي مع الدول الأعضاء والأطراف المعنية، واتباع نهج متعدد القطاعات في إجراء البحوث من أجل الصحة، ودعم وتشجيع مشاركة المجتمعات المحلية والمجتمع المدني في عملية البحث.

المرامي المنشودة

- ٢١- تم تحديد المرامي الخمسة التالية التي من شأنها تمكين المنظمة على تحقيق الرؤية الواردة في الاستراتيجية.

- **التنظيم** - أي تعزيز ثقافة البحث على صعيد المنظمة الشامل

- **الأولويات** - أي تعزيز البحوث (على المستويات الوطنية والإقليمية والمستوى العالمي، وداخل المنظمة) استجابة للاحتياجات الصحية ذات الأولوية
- **القدرات** - أي تقديم الدعم من أجل تعزيز النظم الوطنية التي تعنى بإجراء البحوث الصحية
- **المعايير** - أي تعزيز الممارسة الجيدة فيما يتعلق بإجراء البحوث، بالاستناد إلى وظيفة المنظمة الأساسية في تحديد القواعد والمعايير
- **التجسيد** - أي تعزيز الروابط بين السياسات والممارسات ونواتج البحوث.

٢٢- ويتعين على المنظمة أن تثبت أنها قدوة ومثال يحتذى، وهو ما يوضح سبب اعتبار هدف **التنظيم** الأساس الذي تقوم عليه الاستراتيجية. وهو عنصر أساسي من المرامي الأربعة الأخرى، ويحدد تفاعلات الأمانة مع الدول الأعضاء والشركاء في الأنشطة الرامية لتحقيق كل من تلك المرامي.

٢٣- والوضع الصحي العالمي الآن هو وضع معقد ينطوي على طائفة من المشاكل الصحية القائمة والمستجدة، والعديد منها يقتضي بذل المزيد من الجهود في مجال البحث. وبالنظر إلى التنافس القائم بين احتياجات مختلف مجالات البحث، فإن حشد الموارد الكافية للبحوث لا بد وأن يتواكب مع توزيعها على نحو دقيق. وفيما يلي دور المنظمة فيما يتعلق بالمرمي الخاص **بالأولويات**: المساعدة على تحديد أولويات البحوث من أجل الصحة في الوقت المناسب، لاسيما البحوث التي تخدم أشد أعضاء المجتمع فقراً؛ واستنهاض جميع الأطراف المعنية من أجل توفير الاستجابة الفعالة.

٢٤- ويُعد المرمي الخاص **بالقدرات** - أي تعزيز نظم البحث الوطنية في الدول الأعضاء دعماً للصحة، أمراً أساسياً لتحسين إيتاء الخدمات الصحية وتعزيز الأمن الصحي والحصائل الصحية. ولا بد أن تركز الجهود المبذولة لبلوغ هذا المرمي على بناء القدرات المؤسسية بغية تطوير الموارد البشرية والبنى التحتية المادية لإجراء البحوث. كما يتعين الاهتمام بتلبية الحاجة للتوجيه السياسي والتمويل وتحديد معايير البحوث.

٢٥- ولم يحقق بلد واحد الاكتفاء الذاتي فيما يخص قدرات البحث، وعليه فإن الدول الأعضاء تحتاج إلى تحقيق القدرة على تبادل نتائج البحوث. ولضمان كفاءة وفعالية هذا التبادل، لا بد من تحديد معايير وقواعد مقبولة دولياً لإجراء البحوث؛ ومراعاة لذلك، فإن المرمي الخاص **بالمعايير** يتعلق بتعزيز الممارسات البحثية الجيدة عن طريق وضع الاتفاقات بشأن الممارسات الجيدة، وتعيين المقاييس المرجعية العلمية، والدلائل الأخلاقية وآليات المساءلة. ويعتبر تحقيق هذا المرمي عنصراً أساسياً للحصول على دعم الجمهور وثقته.

٢٦- وأخيراً، فإن الغاية النهائية المتوخاة من البحوث الصحية هي تحسين الحصائل الصحية، فيجاء المعرفة لا يكفي بحد ذاته: إذ يجب تسخير المعرفة في وضع السياسات والممارسات وتطوير النواتج. والغرض الذي تنشده المنظمة من تحديد المرمي الخاص **بالتجسيد** هو تيسير التفاعل الوثيق المثمر بين الباحثين والأشخاص الذين سيستخدمون البيّنات، بمن فيهم القائمون على وضع السياسات والممارسون على الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي.

٢٧- وترد في الجدول ١ خلاصة النتائج المحققة من بلوغ كل مرمي.

المرمى الخاص بالتنظيم

٢٨- يتمثل المرمى الخاص بالتنظيم في تعزيز ثقافة البحث على صعيد المنظمة الشامل.

التحديات المطروحة

٢٩- أفضت المشاورات بشأن وضع مسودة الاستراتيجية إلى الخروج برسالة واضحة من داخل المنظمة وخارجها، وهي ضرورة قيام المنظمة بإدخال تغييرات كبرى على السلوكيات من أجل مواكبة تطور بيئة البحوث والإفصاح بشكل أفضل عن طبيعة أنشطة البحث التي تجريها المنظمة نفسها.

٣٠- ويرد فيما يلي بيان العقبات الداخلية التي لا بد للمنظمة من تذليلها، والتي تم تحديدها خلال عملية التشاور:

- عدم وجود رؤية واضحة ومشاركة للبحوث من أجل الصحة
- تجزؤ أنشطة البحث وعدم اتساقها على نطاق المنظمة
- عدم الاتساق في الاستفادة من البيانات في وضع السياسات والبرامج والمعايير والقواعد العالمية
- عدم وجود معايير محددة للممارسات البحثية التي يتبعها الموظفون في إنتاج البحوث واستخدامها
- قلة عدد الموظفين ذوي المهارات البحثية والفهم اللازم للبحوث
- عدم وجود ميزانية مخصصة لدعم أنشطة البحوث
- الترتيبات البيروقراطية والمالية غير الملائمة التي يلاحظها العديد من الباحثين
- عدم كفاية الحوافز والعوامل التشجيعية التي تضمن مشاركة الموظفين وتعزيزهم لقدراتهم البحثية أو قدراتهم على تنفيذ الأنشطة المتصلة بالبحوث.

٣١- وستعالج الأنشطة المتصلة بالمرمى الخاص بالتنظيم تلك العقبات من خلال تحسين ممارسات البحث وفقاً لمبادئ الاستراتيجية الثلاثة: الجودة والأثر والشمولية. والغرض المقصود هو إيجاد آليات تنظيمية فعالة داخل المنظمة من أجل دعم إنتاج بيانات البحوث ونشرها واستخدامها داخل المنظمة وخارجها.

٣٢- لذا سيتعين استلزام توجيهات المنظمة وبرامجها من أفضل بيانات البحوث المتاحة. كما يتعين على أنشطة البحث التي تشارك فيها المنظمة التقيد بمدونة الممارسات البحثية الجيدة. وسيتعين أيضاً وجود فهم عام، داخل المنظمة وخارجها، للدور المحوري الذي تؤديه بيانات البحوث في أنشطة المنظمة والدور الموسع الذي تقوم به المنظمة في مجال البحوث.

الإجراءات اللازمة لبلوغ المرمى

٣٣- سنتعاون الأمانة مع الدول الأعضاء والشركاء على تحقيق ما يلي:

(أ) وضع البنى الأساسية الملائمة لتوجيه البحوث وإدارتها وتنسيقها داخل المنظمة، وضمان المساءلة المتواصلة بشأن هذه البحوث؛ وتأمين الموارد اللازمة لدعم تنفيذ الاستراتيجية وتقييمها؛

(ب) وضع وتنفيذ مدونة المنظمة بشأن الممارسات البحثية الجيدة فيما يخص الموظفين المشاركين في البحوث واستخدام البيّنات؛

(ج) تعزيز الآليات القائمة للممارسات البحثية الجيدة، بما في ذلك :

(١) الهياكل والإجراءات الأخلاقية وهياكل وإجراءات المراجعات الجماعية؛

(٢) استخدام البيّنات على نحو ملائم في توفير المعلومات اللازمة لوضع الدلائل الإرشادية؛

(٣) تنقيح السياسات والبرامج الأساسية بانتظام على ضوء البيّنات الجديدة؛

(د) تحسين الكفاءات المتصلة بالبحوث لدى الموظفين المهنيين المعنيين من خلال تطبيق المعايير المحددة عند توظيفهم، وتوفير التدريب أثناء الخدمة، وتحديد الحوافز التي تدفعهم للأداء البحثي الجيد والتي ترتبط بعمليات التقييم المنتظمة؛

(هـ) تحسين إدارة وتنسيق البحوث التي تشارك فيها المنظمة، وإنشاء قاعدة بيانات مفتوحة للجمهور تدرج فيها جميع هذه البحوث من أجل تعزيز الحصول على المعارف المستخلصة؛

(و) تحسين أداء الشراكات في مجال البحوث عن طريق ما يلي:

(١) استعراض العمليات المالية والقانونية والإدارية الخاصة بالعمل مع الشركاء؛

(٢) إقامة الروابط مع عدد أكبر من الشركاء من جميع القطاعات التي تؤثر في البحوث من أجل الصحة؛

(ز) تحسين التواصل - سواء داخل الأمانة ككل أو مع الدول الأعضاء والشركاء والجمهور - فيما يتصل بمشاركة المنظمة في البحوث، وتقديم تقارير منتظمة، بما في ذلك التقارير بشأن رصد الاستراتيجية وتقييمها.

النتائج المتوقعة

٣٤- فيما يلي النتائج المنشودة في إطار هذا المرمى:

- تحسن فهم موظفي أمانة المنظمة وتقديرهم واستخدامهم للبيّنات في تخطيط وتنفيذ وتقييم البرامج والأنشطة، وفي تحديد القواعد والمعايير
- دعم المنظمة للبحوث التي تمتثل على أساس منتظم لأحكام مدونة المنظمة بشأن الممارسات البحثية الجيدة والتي تخضع لاستعراض علمي، ولاستعراض أخلاقي عند اللزوم؛ والدلائل الإرشادية والتوصيات التي تستند إلى قاعدة البيّنات على نحو منتظم، والمقالات التي تخضع لمراجعة جماعية بانتظام

- توضيح دور المنظمة في البحوث ودور البحوث داخل المنظمة
- الإقرار العام بمصداقية المنظمة واستنادها إلى البيّنات ودورها القيادي في دعم أداء البحوث الرفيعة المستوى؛ وبأنها تدعو إلى ضرورة البحوث؛ وبكونها شريكة فعالة في تيسير البحوث الرفيعة المستوى على المستوى العالمي والمستويات الإقليمية والقطرية
- تخصيص المنظمة لموارد كافية من أجل دعم الوظائف الأساسية اللازمة لتنفيذ الاستراتيجية.

المرمى الخاص بالأولويات

- ٣٥- يتمثل المرمى الخاص بالأولويات في نصره البحوث التي تعالج الاحتياجات الصحية ذات الأولوية.

التحديات المطروحة

٣٦- تقع على كاهل كل بلد مسؤولية وضع برنامج البحثي الخاص من أجل تلبية الاحتياجات الصحية ذات الأهمية لسكانه في إطاره الاجتماعي والسياسي والبيئي الخاص. وهناك إلى جانب ذلك تحديات قائمة وجديدة يتعين التصدي لها من خلال البحوث الوطنية والبلدانية. وتشتمل هذه البحوث على البحوث المتصلة بالتأهب للجوائح والاستجابة لمقتضياتها، وفهم الأثر الناجم عن تغيّر المناخ، واستحداث أدوية ولقاحات ووسائل تشخيصية جديدة لمكافحة الأمراض المستشرية كالمالاريا، والأيدز والعدوى بفيروسه، والسل.

٣٧- ومع ذلك، يبقى هناك تحدٍ هام وهو الاتفاق بشأن أولويات البحوث الرامية لتعزيز الصحة واتخاذ الإجراءات اللازمة لمتابعتها. ومن بين الصعوبات في هذا الصدد عدم التوازن بين أولويات البحث الوطنية، والإجحاف عبر التاريخ في توزيع التمويل على البحوث العالمية (لا تتجاوز حصة البحوث المخصصة للمشاكل الصحية التي تؤثر في ٩٠٪ من سكان العالم نسبة ١٠٪ من التمويل المخصص للبحوث الصحية العالمية) وصعوبة الدفاع عن تمويل البحوث في ظل التنافس بين الأولويات.

٣٨- ومع ذلك، فإن ما شهدته السنوات الأخيرة من استنهاض للهمم دعماً للمرامي الإنمائية للألفية والإقرار بأن العافية تشكل أساس التنمية، أدى إلى تشجيع الاندفاع الهائل نحو إجراء البحوث من أجل الصحة في العالم. حيث حشدت شتى الأطراف المعنية - بما في ذلك الحكومات والمجتمع المدني والهيئات الإنسانية ودوائر الصناعة - موارد كبرى من خلال العديد من الشراكات بين القطاعين العام والخاص ومبادرات البحث المتعددة الأطراف. واعتمدت جمعية الصحة العالمية الاستراتيجية العالمية والأقسام المتفق بشأنها من خطة العمل بشأن الصحة العمومية والابتكار والملكية الفكرية. ويؤكد هذا الصك على تحديد البحوث وأولويات التنمية اللازمة للتصدي لأمراض الفقر، ويحدد آليات التمويل العالمية ذات الصلة.

٣٩- ولا بد من مواصلة الاحتياجات القطرية في مجال البحوث مع البيئة العالمية المعقدة والمصادر المتنوعة القائمة لتمويل البحوث.

٤٠- وعلى امتداد المشاورات التي جرت بين الأمانة والدول الأعضاء والجهات المانحة وأصحاب المصلحة، ما انفكت الأمانة تطالب بتحسين استفادتها من القدرة المتاحة لها في مجال الاستنهاض من أجل توجيه الاهتمام نحو البحوث خدمة للصحة في المجالات المنسية، وتحقيق توافق الآراء وحفز الأنشطة الجديدة دعماً لهذه البحوث.

٤١- ومع انخفاض القدرات البحثية، يتوقع من المنظمة أن تعزز التعاون بين البلدان وداخل المناطق بغية بذل المزيد من الجهود الفعالة في مجال البحوث استجابة للتحديات الصحية المشتركة. وفي مثل هذه الظروف، ستقوم المنظمة، كدأبها في الماضي، بوضع برامج خاصة للبحوث من أجل حفز الأنشطة واستثمار الموارد وتشجيع الابتكار.

الإجراءات اللازمة لبلوغ المرمى

٤٢- ستتعاون الأمانة مع الدول الأعضاء والشركاء على تحقيق ما يلي:

- (أ) ضمان وجود الآليات اللازمة لاستخلاص البيانات بشأن الفجوات القائمة في البحوث المتصلة بالتحديات الراهنة إزاء الصحة والنظم الصحية على المستويين الوطني والعالمي؛
- (ب) عقد مشاورات رفيعة المستوى لتحديد الأولويات والاتفاق بشأنها من أجل إدراجها في البرنامج العالمي الخاص بالبحوث من أجل الصحة والتمويل اللازم لتنفيذ الأنشطة ذات الصلة؛
- (ج) إعداد تقرير كل أربع سنوات بشأن أولويات البحث العالمية مع إجراء تقييم اتساق الموارد المالية والبشرية مع برامج البحوث؛
- (د) وضع برامج شاملة للبحوث بشأن المجالات المعينة ذات الأولوية ووضع الخطط الرامية لحشد الموارد اللازمة لها؛
- (هـ) الدعوة لدعم مجالات البحث، ومجموعات البحث والمؤسسات التي تعمل على سد الثغرات الهامة في برامج البحوث دعماً لأولويات البحوث العالمية؛
- (و) تعزيز الاتساق بين أنشطة البحث التي تقوم بها المنظمة من خلال إنشاء آليات لإجراء استعراض دوري لمحتويات برامج البحوث، بما في ذلك اتخاذ القرارات بشأن معايير توجيه عملية صنع القرارات بشأن الشروع في البرامج وتكييفها وإنهاء العمل بها.

النتائج المتوقعة

٤٣- فيما يلي النتائج المتوقعة في إطار هذا المرمى:

- إنكفاء الوعي بشأن أولويات البحوث واتخاذ الإجراءات اللازمة بشأنها على المستوى الوطني
- إنكفاء الوعي بشأن أولويات البحوث واتخاذ الإجراءات اللازمة بشأنها على المستوى الإقليمي والعالمي
- تعزيز التعاون والتنسيق بين ممولي البحوث وسائر الشركاء الرئيسيين بغية تحقيق الاتساق بين الموارد العالمية لتلبية الاحتياجات ذات الأولوية في مجال البحوث من أجل الصحة
- تيسير المنظمة لعملية يتم بموجبها وضع برامج أمتن للبحوث في مجالات محددة ذات أولوية، وتعزيز التماسك والوضوح فيما يتصل بمشاركة المنظمة في تلك البرامج.

المرمى الخاص بالقدرات

٤٤- يستهدف المرمى الخاص بالقدرات دعم إنشاء نظم وطنية وطيدة للبحوث الصحية.

التحديات المطروحة

٤٥- إن إنشاء نظم البحوث الصحية الوطنية الوطيدة والمفعمة بالحيوية في جميع البلدان لمن الأمور ذات الأهمية الحاسمة للتعجيل ببلوغ المرامي الصحية الوطنية والعالمية، ألا وهي: تحسين الصحة وتحسين الإنصاف في المجال الصحي وتوفير نظم صحية أكثر عدلاً ومأمونية وأوفر كفاءة.

٤٦- وكان هناك منذ فترة طويلة فهم للشروط الأساسية لنظم البحوث الصحية ألا وهي: توافر سياسات واضحة للبحوث الوطنية، والروح القيادية، وقوى عاملة مقنطرة في مجال البحوث، وتمويل كافٍ، وآليات لتحديد الأولويات، وأطر وهياكل تنظيمية قوية (بما في ذلك المراقبة الأخلاقية)، ومؤسسات بحثية جيدة التجهيز، ونظم معلومات فعالة، وخطط التعميم. لكن نظم البحوث الصحية في العديد من البلدان، وخاصة في البلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل، لاتزال تعاني من قلة الموارد وضعف الإدارة وكثيراً ما تفنقر إلى نظم المعلومات الصحية أو إلى تحسينها.

٤٧- وتدل أوجه القصور هذه على ما يلي: تقدير غير كافٍ على المستوى السياسي لقيمة البحوث في التعجيل بتحسين الصحة والتنمية؛ وغياب عام للجهود المنسقة والمستدامة اللازمة لبناء نظم البحوث الوطنية؛ وعجز جهود البحوث المتفرقة المنساقة وراء أطراف فاعلة خارجية عن التواءم مع استراتيجيات تعزيز القدرات الوطنية.

٤٨- واعتُبر تعزيز نظم البحوث الصحية الوطنية ورصد أدائها أولويتين عاليتين في المشاورات التي أُجريت لإعداد هذه الاستراتيجية، لأنهما جزء من دور المنظمة الرئيسي المتمثل في أخذ زمام الأمور بصورة أكبر وأوضح.

٤٩- وينبغي أن تعمل المنظمة على تعزيز التعاون بين الباحثين ومؤسسات البحوث في البلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل والبلدان المرتفعة الدخل، وذلك بإقامة شبكات إقليمية وعالمية.

٥٠- وينبغي أيضاً تحسين تنسيق أنشطة بناء القدرات البحثية في المنظمة بكاملها. وينبغي مواصلة هذه الأنشطة مع الأولويات التي حددت في الدول الأعضاء، وينبغي للمنظمة أن تشجع الأطراف الفاعلة الأخرى على إجراء مواصلة مماثلة.

الإجراءات اللازمة لبلوغ المرمى

٥١- أن تعمل الأمانة بالتعاون مع الدول الأعضاء والشركاء على ما يلي:

(أ) تعزيز مناصرتها لدعم إجراء البحوث وإنشاء نظم وطنية وطيدة في مجال البحوث من أجل الصحة؛

(ب) استحداث أدوات ووضع دلائل إرشادية لتعزيز القدرات الوطنية على أداء الوظائف الرئيسية الأربع التي تتاط بالنظم الوطنية للبحوث من أجل الصحة (القوامة، والتمويل، وتوفير الموارد وتعزيزها، وإنتاج المعارف وتجميعها واستخدامها)؛

(ج) الاستمرار في تعزيز إقامة نظم شاملة للمعلومات الصحية، لأنها ضرورية لدعم أولويات البحوث الوطنية؛

(د) وضع وتوحيد المؤشرات من أجل ما يلي: تيسير الإبلاغ الذاتي عن أداء نظم البحوث الصحية الوطنية؛ ورصد مدى التقدم العالمي صوب تعزيز القدرات؛ وتقييم فعالية بعض النهج الخاصة ببناء القدرات؛

(هـ) تيسير المساعدة التقنية لتعزيز نظم البحوث الصحية الوطنية؛

(و) بناء قدرة مؤسسية لإبلاغ وتبادل الممارسات الجيدة، وذلك من خلال تقديم التسهيلات إلى الشبكات الإقليمية والعالمية، وبمشاركة المراكز المتعاونة مع منظمة الصحة العالمية؛

(ز) تحقيق أقصى أثر من الجهود المبذولة في الدول الأعضاء لبناء قدرات البحوث، وذلك بتحسين مواءمة هذه المبادرات مع مختلف البرامج والأنشطة البحثية التي تضطلع بها المنظمة.

النتائج المتوقعة

٥٢- من شأن تحقيق هذا المرمى أن يؤدي إلى النتائج المذكورة أدناه:

- زيادة استثمار البلدان وسائر الأطراف الفاعلة في البحوث من أجل الصحة
- توافر استراتيجيات للبحوث الوطنية في جميع البلدان، تحدد أولويات البحوث بمزيد من الوضوح، لاسيما في البلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل، وبرامج لبناء قدرات جديرة بالثقة، وشروط واضحة لمشاركة أصحاب المصلحة الأجانب
- مواءمة البحوث الممولة من أصحاب المصلحة الأجانب مع استراتيجيات البحوث الوطنية
- وضع دلائل إرشادية صادرة عن المنظمة لاتباعها في بناء قدرات البحوث، بما في ذلك وضع المؤشرات اللازمة لتقييم التقدم المحرز
- تقارير مرحلية عن قدرات وأنشطة البحوث الوطنية، تصدرها الأمانة مرة كل سنتين أو كل ثلاث سنوات عن طريق الأجهزة الرئاسية للمنظمة، وقواعد بيانات لمعلومات هذه التقارير
- شبكات للباحثين وتجمعات للممارسين تعمل بنشاط على تبادل الخبرات وتحديد الممارسات الجيدة في مجال بناء قدرات البحوث
- بحوث عالية الجودة وأفضل تنسيقاً من خلال مواءمة جهود المنظمة في مجال بناء قدرات البحوث الوطنية مع احتياجات البلدان.

المرمى الخاص بالمعايير

٥٣- يستهدف المرمى الخاص بالمعايير التشجيع على ممارسات البحوث الجيدة.

التحديات المطروحة

٥٤- إن وضع القواعد والمعايير والدلائل الإرشادية الدولية يعد إحدى الوظائف الرئيسية التي تقوم بها المنظمة، والمنظمة تتمتع بمكانة فريدة من نوعها للاضطلاع بهذا النشاط. والغرض من القواعد والمعايير والدلائل الإرشادية المرتبطة بالبحوث هو توجيه البحوث وإدارتها وتحسين نوعيتها؛ وتدارك أوجه القصور في عملية البحث؛ وتحسين الحصول على المعلومات، وهي أمور أساسية للحفاظ على ثقة الجمهور واطمئنانه ومشاركته في البحوث.

٥٥- وتتوقع الدول الأعضاء والمنظمات الدولية وأصحاب المصلحة والجمهور من منظمة الصحة العالمية أن تعمل المزيد لترويج أفضل الممارسات في البحوث. وهناك أيضاً زيادة في الطلب على المساءلة والشفافية في إدارة البحوث.

٥٦- ومن التحديات المطروحة وضع منهجية صارمة ومنهجية شفافة وذات معايير واضحة تحدد متى ينبغي للمنظمة أن تشرع في وضع معيار جديد أو دليل إرشادي جديد، وكيف تضعه، ومن هم أصحاب المصلحة الذين يتعين أن يشاركوا في هذا العمل. وستحتاج هذه المنهجية إلى استيعاب الفوارق القائمة في السياقين الاجتماعي والثقافي مع حماية حقوق جميع المشاركين وراحتهم طوال عملية البحوث.

٥٧- ومن التحديات الأخرى تحسين تنفيذ معايير البحوث الحالية والامتثال لها. وتتضمن المعايير المعنية القواعد الأخلاقية، ولجان استعراض القواعد الأخلاقية وتسجيل التجارب السريرية، والسلامة البيولوجية والأمن البيولوجي للمختبرات. وإن كانت منظمة الصحة العالمية لا تستطيع أن تفرض بالقوة الامتثال للمعايير (إلا على موظفيها عند الاقتضاء)، فهي تؤدي دوراً مؤثراً في التعجيل بوضع واعتماد معايير عالمية لأفضل الممارسات في ميدان البحوث.

٥٨- ومن الضروري أيضاً وضع معايير مقبولة للاستفادة من البيانات - في وضع الدلائل الإرشادية مثلاً - التي لا يمكن الحصول عليها بالطرق البحثية التقليدية مثل التجارب العشوائية.

الإجراءات اللازمة لبلوغ هذا المرمى

٥٩- تعمل الأمانة بالتعاون مع الدول الأعضاء والشركاء على ما يلي:

(أ) وضع طريقة منهجية لتحديد المعايير والقواعد الجديدة المطلوبة ووضعها وتكييفها وتقييمها وفقاً لأولويات البحوث من أجل الصحة؛

(ب) وضع قواعد ومعايير، وفقاً للمبادئ التوجيهية لهذه الاستراتيجية، بشأن أفضل الممارسات في مجال إدارة البحوث، تشمل مثلاً لجان استعراض القواعد الأخلاقية والاستعراضات المتخصصة واعتماد لجان استعراض القواعد الأخلاقية؛ وإعداد التقارير عن نتائج البحوث؛ وتبادل بيانات وأدوات ومواد البحوث؛ وتسجيل التجارب السريرية؛ واستخدام البيانات في إعداد السياسات والممارسات والمنتجات؛

(ج) الاستمرار في تيسير وضع مجموعة من المعايير خاصة بفتح سجلات التجارب السريرية للجميع؛

(د) التعاون التقني مع الدول الأعضاء لمساعدتها على تكيف قواعد ومعايير البحوث وتنفيذها، ورصد مدى الالتزام والتقييد بها.

النتائج المتوقعة

٦٠- من شأن تحقيق هذا المرمى أن يؤدي إلى النتائج المذكورة أدناه:

- تعزيز دعم الجمهور للبحوث الصحية والطبية وثقته بها
- تنفيذ منظمة الصحة العالمية لطريقة محسنة لتحديد القواعد والمعايير المرتبطة بالبحوث ووضعها وتقييمها
- تحسين الجودة والكفاءة والشفافية والمساءلة والإنصاف في عملية البحوث نتيجة لزيادة الوعي بمعايير إدارة البحوث وقبول هذه المعايير وتنفيذها والامتثال لها
- المزيد من القبول بالمبادئ الأخلاقية والامتثال لها عند إجراء البحوث، ومعايير لاعتماد لجان القواعد الأخلاقية
- تسجيل التجارب السريرية في جميع البلدان وفقاً لمعايير منظمة الصحة العالمية.

المرمى الخاص بالتجسيد

٦١- يستهدف المرمى الخاص بالتجسيد تعزيز الروابط بين البحوث والسياسات والممارسة.

التحديات المطروحة

٦٢- كشفت المشاورات التي أجريت لوضع هذه الاستراتيجية عن مدى قلة الاستنارة بالبيانات في رسم السياسات وتحديد الممارسات ومدى ابتعاد برامج البحوث عن الاستجابة لاحتياجات السياسات. ويسمى التواصل الحركي الذي يربط البحوث بوضع السياسات وتحديد الممارسات وإعداد المنتجات "تجسيد البحوث"، وهذا التجسيد مجال ذو أولوية في البحوث. ومن الضروري توفير طرق جديدة ومحسنة لتوصيل المعلومات والبيانات الصحية على نحو فعال إلى مختلف الفئات المستهدفة عبر عدة قطاعات ومستويات ولغات.

٦٣- ومن العوائق الكبيرة التي تعترض بلوغ هذا المرمى التباين العالمي في الحصول - في مجال البحوث - على البيانات والأدوات والمواد والمراجع والاطلاع على قيود حقوق التأليف والملكية الفكرية التي قد تحد من إعادة استخدامها. وهناك معايير كثيرة لنظم المعلومات والتشغيل البيئي ولكن القليل منها هو الذي يُطبق باستمرار في مجال المعلوماتية الصحية العمومية.

٦٤- ويمكن لمنظمة الصحة العالمية، بما لها من باع طويل في البلدان واتصالات بالباحثين ورسمي السياسات والممارسين والمجتمع المدني، أن تؤدي دوراً فريداً من نوعه للدعوة إلى زيادة الموارد اللازمة للبحوث المتعلقة بالتواصل وتبادل المعارف. وتحتاج منظمة الصحة العالمية إلى تيسير إتاحة البيانات الجيدة

وتوحيد البيانات والمعلومات الصحية الموثوقة والدلائل الإرشادية لدعم الحوار بين راسمي السياسات ومنفذي إجراءات الصحة العمومية. وقد شرعت إحدى المبادرات التي اتخذتها منظمة الصحة العالمية، وهي مبادرة "شبكات السياسات المسندة بالبيانات" في توفير نهج للتصدي لهذه التحديات.

٦٥- وأسهمت منظمة الصحة العالمية في تحسين هذا المجال من خلال مبادرات مثل مبادرة "الشبكة الصحية الدولية لإتاحة نتائج البحوث" ومبادرة "مكتبة الصحة الإنجابية"، وذلك بأن أنشأت البرنامج الدولي لتسجيل التجارب السريرية، وأتاحت للجمهور الاطلاع على قواعد بيانات المنظمة. لكن الاطلاع على البحوث لا يزال محدوداً بسبب طائفة من العوامل - منها الافتقار إلى المعايير في مجال المعلوماتية الصحية، ومشاكل تتعلق ببسر التكاليف وفهم اللغات - ولذلك ينبغي للمنظمة أن تضطلع بالمزيد من العمل للمشاركة التامة في حركة الإتاحة للجميع.

الإجراءات اللازمة لبلوغ هذا المرمى

٦٦- أن تعمل الأمانة بالتعاون مع الدول الأعضاء والشركاء على تحقيق ما يلي:

(أ) تحديد أنشطة التجسيد المفيدة، وذلك بتقييم وتعزيز الاستفادة بها في رسم السياسات القائمة على أفضل البيانات المتاحة التي أسفرت عنها البحوث؛

(ب) تعزيز استخدام النماذج الفعالة لنقل التكنولوجيا وتقييم النماذج الواعدة لدعم إعداد منتجات وخدمات جديدة في الوقت المناسب في الدول الأعضاء؛

(ج) تعزيز وتقييم برامج تجسيد البحوث لكي تتحول إلى قدرات وسياسات مستتيرة بالبيانات في الدول الأعضاء؛

(د) العمل على استحداث معايير دولية بشأن المعلوماتية في المجال الصحي والامتثال لها؛

(هـ) إنشاء وتعزيز وتقييم آليات لتلخيص البيانات بصفة منهجية وإعداد التوجيهات لصالح المواطنين والمرضى والأطباء السريريين والمديرين وراسمي السياسات في الدول الأعضاء، بما يضمن تكيف هذه الآليات حسب احتياجات الفئات المستهدفة وتحديثها بانتظام وتقييم أثرها؛

(و) تحليل العوائق بصفة منهجية وتشجيع إنشاء آليات للتوسع في إتاحة نتائج البحوث أو تعزيز الآليات الحالية؛

(ز) اعتماد وتحديد موقف المنظمة إزاء إتاحة نتائج البحوث للجميع؛ ومناصرة بنوك وقواعد البيانات وسائر الآليات حتى يتسنى تحقيق أقصى إتاحة لنتائج البحوث المرتبطة بالصحة وجعل الاطلاع عليها مشاعاً بالمجان.

النتائج المتوقعة

٦٧- من شأن تحقيق هذا المرمى أن يؤدي إلى النتائج المذكورة أدناه:

- نشوء وضع يعمل فيه متخذو القرارات بوصفهم من مستهلكي البحوث على بيئة من أمرهم، ويعتمدون على البيانات والمعارف المتاحة اعتماداً فعالاً، ويضعون سياسات مستتيرة بالبيانات ويجسدون هذه السياسات في الممارسات والمنتجات

- إنشاء آليات مؤسسية لتسجيل وتبادل الدروس المستخلصة من البحوث التي تركز على تلبية الطلب على البحوث، وتسجيل وتبادل طريقة استخدام البيّنات في السياسات والممارسات القطرية
- إجراء أنشطة بحثية تساعد على تجسيد البيّنات في صورة نتائج وممارسات، والاعتراف بأهمية إسهام هذه البحوث في البحوث من أجل الصحة
- تطبيق معايير متفق عليها دولياً لجمع المعلومات الصحية وتخزينها وتقاسم أدواتها ومعطياتها، وتوسيع نطاق تطبيق هذه المعايير
- إنشاء مكتبات شاملة تحتوي على المراجع البحثية لمنظمة الصحة العالمية، مخزونة على نحو جيد وتحديث بانتظام وتستخدم على نحو جيد
- تطوير قواعد البيانات الحالية للاستعراضات المنهجية، أو عمل استعراضات جديدة لتلبية الاحتياجات الصحية ذات الأولوية في البلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل
- سهولة اطلاع المنتجين ومستخدمي البحوث على معلومات موثوقة ومتخصصة وملائمة وموقوتة ومعروضة في نسق ولغة يسهل فهمهما
- ازدياد استجابة الباحثين للطلب على البحوث، بما في ذلك من بحوث ذات صلة بالصحة ومفيدة لراسمي السياسات (سياسات قطاع الصحة والقطاعات الأخرى) والممارسين والمجتمع المدني
- إناطة دور أكبر بمنظمة الصحة العالمية في تحديد التدخلات والاستراتيجيات الصحية الفعالة، وتعزيز تنفيذها في الدول الأعضاء.

الجدول ١ - ملخص نواتج استراتيجية المنظمة بشأن البحوث من أجل الصحة

<p>تقرير ثنائي السنوات يقدم إلى جمعية الصحة ويبين ما يلي:</p> <ul style="list-style-type: none"> - التقدم المحرز في تنفيذ وتقييم استراتيجية البحوث وما يتصل بها من نفقات (المرمى الخاص بالتنظيم)^١ - التقدم المحرز في العالم لتعزيز نظم البحوث الصحية الوطنية مقيساً بمؤشرات قطرية موحدة على المستوى القطري (المرمى الخاص بالأولويات) - تكيف/ اعتماد الدول الأطراف للقواعد والمعايير، ونتائج عمليات التدقيق التي تدرس مدى التقيد بهذه القواعد والمعايير (المرمى الخاص بالمعايير)
<p>تقرير ثنائي السنوات يقدم إلى المدير العام ويبين ما يلي:</p> <ul style="list-style-type: none"> - العمليات المضطلع بها ومستوى التغطية والآثار المترتبة على ما يلي: <ul style="list-style-type: none"> • الإجراءات المنقحة التي تتبعها المنظمة في التوظيف والحوافز، وبرنامج المنظمة للتدريب على البحوث والاستفادة منها (المرمى الخاص بالتنظيم) • لجان المنظمة المعنية باستعراض القواعد الأخلاقية (المرمى الخاص بالمعايير) • لجان المنظمة المعنية باستعراض الدلائل الإرشادية (المرمى الخاص بالمعايير) • لجان المنظمة المعنية باستعراض البرامج (المرمى الخاص بالتنظيم) - تطبيق المدونة التي وضعتها المنظمة لقواعد ممارسات البحث الجيدة، ولاسيما نتائج عمليات التدقيق الدورية للممارسات التي تتبعها المنظمة في البحث (المرمى الخاص بالتنظيم) - ما إذا كانت هناك تحسينات أُدخلت على الآليات التي تستخدمها المنظمة للمشاركة في البحوث، وإن كان الأمر كذلك فما هي السبل الكفيلة بإدخال هذه التحسينات (المرمى الخاص بالتنظيم) - برامج البحث التي تشارك فيها المنظمة مباشرة، أو التي تعمل المنظمة في إطارها لمناصرة تطبيقها، ومدى دوام ملاءمتها للمنظمة، ومدى ترابطها ككل في المنظمة (المرمى الخاص بالأولويات) - جهود الدعوة التي تبذلها المنظمة بخصوص نظم البحوث الصحية الوطنية (المرمى الخاص بالقدرات) - عدد استراتيجيات التعاون القطرية التي تتطوي على تعاون تقني متعدد الشركاء دعماً لتعزيز نظم البحوث الصحية الوطنية (المرمى الخاص بالقدرات) - عمليات تنسيق جميع الجهود الرامية إلى بناء القدرات في مجال البحوث والتي تشارك فيها المنظمة (المرمى الخاص بالقدرات)

١ المرمى الذي ترتبط به النواتج ارتباطاً وثيقاً موضوع بين قوسين.

القواعد والمعايير
<ul style="list-style-type: none"> - قواعد ومعايير البحث (المرمى الخاص بالمعايير) - مدونة المنظمة للممارسات البحثية الجيدة (المرمى الخاص بالتنظيم) - الدلائل الإرشادية لبناء القدرات الوطنية لأداء الوظائف الأربع الرئيسية لنظم البحوث الصحية الوطنية (المرمى الخاص بالقدرات)
التقارير والموارد العامة
<ul style="list-style-type: none"> - تقرير عام كل أربع سنوات (ينشر بالتعاون مع الشركاء) عن أولويات البحث العالمية، وبرامج البحث الشاملة حسب كل أولوية، ومواءمة الموارد المالية والبشرية وفقاً لمتطلبات هذه البرامج (المرمى الخاص بالأولويات) - تقرير عام ثنائي السنوات عن البحوث في المنظمة (المرمى الخاص بالتنظيم) - تقرير عام عن موقف المنظمة إزاء الإتاحة العلنية لنواتج البحوث وآليات تسجيل نواتج البحوث غير المسجلة حالياً في أماكن أخرى (المرمى الخاص بالتجسيد) - تقارير عن العبر المستخلصة من جهود بناء القدرات البحثية، بما في ذلك تقييم مدى فعالية نهج محددة باستخدام مؤشرات موحدة (المرمى الخاص بالقدرات) - تقارير عن العبر المستخلصة من استخدام تدخلات مختلفة لدعم السياسات والممارسات المتبعة في الدول الأعضاء، تستقي معلوماتها من أفضل بيئات البحوث، وذلك باستخدام نماذج مختلفة لنقل التكنولوجيا وبرامج لتجسيد البحوث (المرمى الخاص بالتجسيد) - سجل علني عن جميع البحوث التي تشارك فيها المنظمة (المرمى الخاص بالتنظيم) - سجلات علنية عن التجارب السريرية (المرمى الخاص بالمعايير) - ملخصات للبيانات، محدثة ومجمعة على أمثل نحو ومراعية للسياق السائد، وإرشادات بشأن المجالات التي هي بحاجة إلى الصحة العمومية (المرمى الخاص بالتجسيد)

التنفيذ

٦٨- يزود برنامج العمل العام الحادي عشر للحقبة ٢٠٠٦-٢٠١٥ كلاً من المنظمة والدول الأعضاء والمجتمع الدولي ببرنامج عمل صحي عالمي ناشئ من تحليل الوضع الصحي السائد في العالم حالياً. وبعد أن حدد برنامج العمل العام الأنشطة الصحية العالمية الأوسع نطاقاً، شرح الميزات النسبية التي تتمتع بها المنظمة، ووظائفها الأساسية، والتحديات الكبرى التي تواجهها، وأولوياتها في المستقبل. وشرحت الخطة الاستراتيجية المتوسطة الأجل للسنوات الست ٢٠٠٨-٢٠١٣ هذه الأولويات، بمزيد من التفصيل في ١٣ غرضاً استراتيجياً للأمانة والدول الأعضاء.

٦٩- وسوف تعمل الأمانة مع الدول الأعضاء والشركاء على تخطيط عملية تنفيذ استراتيجية المنظمة بشأن البحوث من أجل الصحة، وذلك دعماً للخطة الاستراتيجية المتوسطة الأجل في إطار برنامج العمل العام الحادي عشر.

٧٠- وفيما يخص المكاتب الإقليمية حددت استراتيجية المنظمة بشأن البحوث من أجل الصحة إطاراً لتوجيه عملية صياغة استراتيجيات البحث الإقليمية في المستقبل.

٧١- وستكون خطط التنفيذ واقعية وستحدد بوضوح الأدوار والمسؤوليات والموارد اللازمة، والحصائل والنتائج المتوقعة في إطار جدول زمني على غرار ما هو مبين في إطار التقييم. وسوف تستند الخطط إلى أنشطة البحث الجاري الاضطلاع بها بالفعل في أكثر من ٣٤ من البرامج والتحالفات والشبكات التابعة للمنظمة والتي تدعم بلوغ مرامي الاستراتيجية.

٧٢- وستدمج في الترتيبات التشغيلية للمنظمة وخطط عملها خطة لتنفيذ الاستراتيجية تمهيداً لدمجها فيما بعد في استراتيجيات التعاون القطرية بعد مناقشتها مع الدول الأعضاء.

٧٣- وسوف يُقدم عن التقدم المُحرز إلى جمعية الصحة العالمية تقرير مرحلي ثنائي السنوات، ومن المزمع تقديم التقرير الأول في عام ٢٠١٢.

أهم مسائل التنفيذ

الإدارة داخل المنظمة

٧٤- ضماناً للنجاح في تنفيذ الاستراتيجية يتعين على المنظمة أن تعد آليات مناسبة لتحسين الكفاءة الاستراتيجية والتشغيلية لجميع أنشطتها البحثية، وحبذا لو اشتملت إحداها على إنشاء أفرقة على صعيد المنظمة ككل يختص كل منها بموضوع من مجالات مثل بناء القدرات البحثية وإدارة المعارف، على أن تستكمل هذه الآليات الجديدة باستعراض دقيق أو أن تنشط الآليات القائمة حسب الاقتضاء. وسيشمل ذلك استعراض دور اللجان التقنية والاستشارية، واحتمال إعادة النظر في الدور العالمي والإقليمي للجنة الاستشارية للبحوث الصحية.

العمل مع الشركاء

٧٥- ستضطر الأمانة أيضاً عند تنفيذ الاستراتيجية إلى التعاون الفعال مع الشراكات المستقلة إدارياً والمكرسة للبحوث والتي ترتبط بها المنظمة. وتشمل هذه الشراكات ما يلي: التحالف من أجل السياسات الصحية وبحوث النظم؛ والبرنامج الخاص المشترك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الصحة العالمية والبنك الدولي للبحث والتطوير والتدريب على البحوث في مجال الإنجاب البشري؛ والمبادرة الخاصة ببحوث اللقاحات؛ والبرنامج الخاص المشترك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي ومنظمة الصحة العالمية للبحوث والتدريب في مجال أمراض المناطق المدارية؛ ومجلس البحوث الصحية من أجل التنمية؛ والمحفل العالمي للبحوث الصحية. وسيُنظر خلال عملية التنفيذ في مدى أهمية إعطاء هذه الشراكات هيكلًا إدارياً أكثر اتساقاً، بل ومشاركاً مع هيكل استراتيجية البحوث التي وضعتها المنظمة؛ وستدخل تعديلات على العلاقات الراهنة بما يتمشى مع الإجراءات المتخذة لبلوغ مرامي محددة.

٧٦- وعلاوة على التعاون مع الشراكات القائمة، فإن من المتوقع للمنظمة في إطار تنفيذ هذه الاستراتيجية الجديدة أن تعمل بفعالية أكبر مع الشركاء الرئيسيين في مجال البحوث، ولاسيما دوائر الصناعة والمجتمع المدني والمؤسسات الوقفية والأوساط الأكاديمية.

التوظيف

٧٧- إن نجاح الاستراتيجية سيتوقف بشكل كبير على الجهود التي يبذلها موظفو المنظمة التقنيون على صعيد المنظمة ككل. ويتضمن المرمى الخاص بالتنظيم، المنصوص عليه في الاتفاقية، عدة توصيات لتحسين الاختصاصات البحثية عن طريق تعزيز دعم البحوث والتعليم المتواصل وتعديل إجراءات التوظيف والتقييم حسب الاقتضاء. وينبغي إيلاء اهتمام خاص لتحديد مدى تجاوب الموظفين على الصعيد القطري. وبمجرد أن تطبق مدونة ممارسات البحث الجيدة فإنها ستوفر نهجاً مشتركاً ومجموعة من المعايير الدنيا لتنظيم أنشطة الموظفين البحثية بصرف النظر عن مكان عملهم. وهناك حاجة أيضاً إلى الموظفين حتى يتسنى للأفرقة المعنية بالمواضيع المتعددة القطاعات وباستعراض القواعد الأخلاقية وباستعراض الدلائل الإرشادية وبوضع المعايير وبالاتصالات أن تؤدي مهامها بفعالية.

التمويل

٧٨- حوالي ٨٠٪ من ميزانية تنفيذ البحوث أو طلبات البحوث التي تديرها برامج في المقر الرئيسي (حوالي ٢٠٠ مليون دولار أمريكي في كل ثنائية) يمول بمساهمات طوعية. ولذلك تهدف استراتيجية المنظمة بشأن البحوث من أجل الصحة إلى تحسين جودة نواتج البحث، لا برفع مستوى التمويل وإنما بترشيد إنفاق الموارد.

٧٩- ومع ذلك فإن تنفيذ هذه الاستراتيجية (وتنفيذ الاستراتيجية وخطة العمل العالميتين بشأن الصحة العمومية والابتكار والملكية الفكرية) يقتضي وجود أمانة مركزية مزودة بموارد وافية ومسؤولة عن جملة أمور، منها تناول المواضيع الشاملة والاتصالات والتقييم. ولتمويل أنشطة الأمانة يتعين تزويدها بالدعم من الميزانية، لأن من غير المرجح أن تتاح لها الأموال من أنشطة البحث التي تضطلع بها إدارات المنظمة تحديداً أو من المساهمات الطوعية. ويعد مبلغ الأموال اللازم لدعم وظائف الأمانة بسيطاً إذ تقل نسبته عن ٥٪ من إجمالي نفقات البحوث في كل ثنائية. وستدرج جميع الموارد اللازمة لهذه الوظائف الرئيسية في الميزانية البرمجية للثنائية ٢٠١٠-٢٠١١.

التقييم

لمحة عامة

٨٠- يشكل التقييم جزءاً لا يتجزأ من استراتيجية المنظمة بشأن البحوث من أجل الصحة، ولذلك وُضع إطار لتقييم أثر الاستراتيجية للوقوف على مدى إنجاز الرؤية والرسالة والمرامي الواردة في الاستراتيجية وقد وردت تفاصيل هذا الإطار في تقرير يقدم بناءً على الطلب.

٨١- وسيؤمّن الإطار على نحو أكثر تحديداً نهجاً للتقييم بما يلي:

- رصد تنفيذ عناصر استراتيجية البحوث؛
- تقييم الآثار المترتبة على التغييرات التي أسفر عنها تنفيذ الاستراتيجية.

٨٢- ويشمل إطار التقييم الموضوع لاستراتيجية البحوث من أجل الصحة تقييم تنفيذ الاستراتيجية وتقييم عناصرها، ألا وهي المبادئ والمرامي والإجراءات والنتائج المتوقعة.

٨٣- وقد وُضع الإطار التقييمي حسب أفضل الممارسات المتبعة في مجال التقييم؛ وهو يتسم بما يلي:

- التركيز على المرامي والأنشطة المشتركة بين الأمانة والدول الأعضاء والشركاء، حسبما وردت في استراتيجية البحوث؛
- إعطاء صورة متزنة للتقدم المحرز صوب تحقيق الرؤية المشتركة لكل من الأمانة والدول الأعضاء والشركاء؛
- تحقيق الكفاءة بالاستفادة من المؤشرات والآليات الراهنة حسب الإمكان، بغية التقليل إلى أدنى حد من أعباء إعداد التقارير التي تتحملها الأمانة والدول الأعضاء والشركاء.

هيكل إطار التقييم

٨٤- يقسم إطار التقييم عناصر استراتيجية البحوث من أجل الصحة إلى مدخلات وأنشطة، ونواتج، وحصائل، وآثار، (ويعرف هذا التقسيم باسم "النموذج المنطقي")؛ كما يحدد المؤشرات المقرر اتباعها لتقييم كل من هذه المكونات (انظر أدناه).

٨٥- وإن كان الأثر المتوخى من الاستراتيجية في نهاية المطاف هو تحسين الصحة والإنصاف في المجال الصحي (على غرار التحسينات المبينة بوضوح في المرامي الإنمائية للألفية)، فإن أحد التحديات الرئيسية يكمن في تحديد مدى إسهام البحوث من أجل الصحة عموماً والاستراتيجية خصوصاً في تحقيق نتائج صحية أوسع نطاقاً. ونظراً للصعوبات التي تقترن بالتكهن بالظروف التي يمكن في ظلها إجراء دراسات حالة عن الآثار الصحية من الناحية العملية، فإن نموذج إطار التقييم يركز على الآثار التي يمكن تقييمها لاحقاً. ويمكن توسيع نطاق هذا الإطار ليشمل مؤشرات جديدة عن الآثار الصحية بعد الشروع في التنفيذ.

رصد التقدم المحرز

٨٦- وُضع مؤشر واحد أو أكثر لكل من الإسهامات/ الأنشطة، والنواتج، والحصائل، والآثار المترتبة. ويعرض الجدول ٢ أدناه قائمة بالمؤشرات أعدت لمجرد التوضيح.^١

١ سترد قائمة بجميع المؤشرات في الوثيقة التي تبين إطار التقييم بكامله.

الجدول ٢ - قائمة المؤشرات

الآثار المترتبة
<ul style="list-style-type: none"> - النسبة المئوية للاحتياجات الصحية ذات الأولوية التي أُتيحت لها استعراضات منهجية محدثة لمراجع البحوث في غضون سنة واحدة من تحديد الاحتياجات (المرمى الخاص بالأولويات) - النسبة المئوية للعينات العشوائية من الأطباء السريريين في الدول الأعضاء ممن بلغوا المرمى الوطني للتقيد باختيار توصيات عالية الجودة وقابلة للتطبيق على المستوى المحلي (المرمى الخاص بالتجسيد)
الحصائل
<ul style="list-style-type: none"> - النسبة المئوية من الدلائل الإرشادية التي وضعتها المنظمة وتبين من عينة عشوائية منها أنها متوافقة مع أفضل بَيِّنَات البحوث (المرمى الخاص بالتنظيم) - النسبة المئوية من الدول الأعضاء (وخصوصاً مندوبيها الرئيسيين الموفدين إلى جمعية الصحة) التي أبلغت عن رضاها بشكل عام عن نوع التعاون التقني الذي تلقتة دعماً لنظمها الوطنية للبحوث الصحية (المرمى الخاص بالقدرات)
النواتج
<ul style="list-style-type: none"> - تقرير ثنائي السنوات عن التقدم المحرز في تعزيز نظم البحوث الصحية الوطنية ويقدم إلى جمعية الصحة (المرمى الخاص بالقدرات) - قواعد ومعايير البحوث المنشورة (المرمى الخاص بالمعايير)
المدخلات/ الأنشطة
<ul style="list-style-type: none"> - ٥% على الأقل من الاشتراكات والمساهمات الطوعية المقدمة إلى المنظمة والمخصصة لدعم البحوث في المنظمة، بما فيها الأموال المخصصة لتنفيذ استراتيجيات البحوث وتقييمها في الثنائية الحالية (المرمى الخاص بالتنظيم) - النسبة المئوية من الدول الأعضاء التي اعتمدت في تحديد أولوياتها على أولويات البحوث من أجل الصحة (المرمى الخاص بالأولويات)

٨٧- وإن كانت المؤشرات المعروفة في الآليات الراهنة قد حددت كلما أمكن ذلك، فقد تم اقتراح مؤشرات جديدة، حسب الاقتضاء، لتحسين رصد نخبة من عناصر برامج البحوث من أجل الصحة. وتتعلق عموماً هذه المؤشرات الجديدة بالتدابير المتصلة بالحصائل والآثار المترتبة لأنها ترتبط بصورة مباشرة بأهداف الاستراتيجية. ويرد في الصيغة الكاملة لإطار التقييم وصف تام ومستقل لهذه المؤشرات وللآليات المقترحة لرصد التنفيذ.

٨٨- وانطلاقاً من تجميع الحصائل المبين في الجدول ١ أعلاه، تنقسم هياكل الإبلاغ المقترحة إلى أربعة أنواع هي: المؤشرات المتصلة بالإدارة (المقرر جمعها في تقرير ثنائي السنوات يُقدم إلى جمعية الصحة)؛ والمؤشرات المتصلة بالتنظيم (المقرر جمعها في تقرير ثنائي السنوات يُقدم إلى المدير العام)؛ والمؤشرات المتصلة بالقواعد والمعايير، والمؤشرات المتصلة بسائر التقارير والموارد العامة. وستصبح جميع التقارير علنية في موقع المنظمة على شبكة الإنترنت.